بتاريخ: 17 فبراير 2022 العدد: 666 المصدر: المصري اليوم ( 2022-2-15)

# محافظ البنك المركزي: قواعد تنظيم الاستيراد لا رجعة فيها

قال محافظ البنك المركزي إن قواعد تنظيم الاستيراد التي تم الإعلان عنها لا رجعة فيها، ولن يتم إجراء أي تعديلات عليها، مشددا على أن البنوك المصرية جاهزة لتنفيذ الإجراءات الجديدة بكفاءة.

رابط الخبر

## الرأي

يتناول منطوق قرار البنك المركزي بالخبر ثلاثة أجزاء أساسية: بداية، يؤكد على الالتزام بتوجيهات مجلس الوزراء بشأن حوكمة عملية الاستيراد وتفعيل منظومة التسجيل المسبق للشحنات التي سيتم تطبيقها بصورة إلزامية اعتبارا من شهر مارس وبالتالي يضع الأسلوب الجديد في تعامل البنوك مع المستوردين كجزء من الحوكمة، أما الجزء الثاني من القرار فيشرح التغيير في أسلوب التعامل البنكي مع المستوردين بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط وذلك اعتبارا من تاريخه، أما الجزء الثالث فهو استثناء فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها من هذا القرار.

في ضوء الفهم السليم لأهمية الحوكمة في كافة القضايا وأن تحقيق هذه الحوكمة لا بد أن يتم من خلال قرارات مدروسة تعكس تقديرا جيدا للواقع المحلي والدولي، وآليات تنفيذ مرنة مع منح فترة مناسبة للتكيف مع متطلبات تنفيذ القرارات، يركز التعليق على النقاط التالية:

- صدور القرارات بشكل مفاجئ وغير مدروس والاضطرار لتعديلها بعد ساعات من صدورها يزيد من اضطراب السوق ويؤدي لفقدان الثقة في الاقتصاد المصري ومؤسساته، الأمر الذي يسيء لسمعة مصر أمام شركائها التجاريين ويؤثر سلبا على تدفقات التجارة والاستثمار، ويعرضها لتبعات خطيرة منها ما حدث الأسبوع الماضي من تقدم الاتحاد الأوروبي بشكوى ضد مصر أمام منظمة التجارة العالمية بشأن المشاكل الخاصة بالقرار 43 لسنة 2016.
- لن يخفف استثناء الشركات الأجنبية من هذا القرار أو غيره من الاضطراب الذي سيشهده السوق بل سيزيد التمييز ضد المنتج المحلي وهو ما يخالف توجهات الدولة بالأساس علاوة على أنه يزيد من عدم الشفافية.

- منع التلاعب في الاستيراد هدف مهم ويمكن وضع آليات محددة له دون معاقبة جميع المستوردين، والقرار بهذا الشكل يعتبر تدخلا غير مقبول بين طرفي العملية الاستيرادية يؤدي لحرمان المستوردين من تسهيلات يحصلون عليها بالاتفاق مع الموردين، ويلزمهم بتدبير العملة الأجنبية وإيداعها مسبقا في البنوك.
- المشكلة ليست في جاهزية البنوك لتنفيذ القرار وإنما في عدم جاهزية مجتمع الأعمال لمثل هذا القرار خصوصا في ظل ما يعانيه من تحديات محلية ضخمة تعوق الإنتاج والتصدير بالإضافة لمعانته نتيجة استمرار اضطراب سلاسل الإمداد العالمية ونقص المواد الخام وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- من المتوقع أن يترتب على هذا القرار وما سبقه من قرارات تقييد شديد للواردات، وبالتالي شلل في الإنتاج المحلي والتصدير، خاصة وأن نسبة السلع الوسيطة والمواد الخام تمثل نحو 50% كمتوسط من إجمالي الواردات المصرية، وهي تبعات عكس توجهات الدولة وجهودها لتشجيع التصنيع وزيادة الصادرات.
- إذا كان لدينا بعض الواردات التي يمكن أن نقوم بإحلالها فلن يؤدي هذا القرار منفردا إلى تحقيق ذلك وإنما يتطلب استراتيجية للتنمية الصناعية وسياسات تحفيزيه تعمل على تعميق التصنيع المحلي وتحقيق الطفرة الإنتاجية والتصديرية المنشودة وهذا يتطلب تغييرات هيكلية ومؤسسيه لم تكتمل بعد.
- يحتاج المنتجون والمصدرون بشدة إلى دعم ومساندة الدولة لهم وتذليل العقبات التي تضمن استمراراهم وهو ما تقوم به كافة دول العالم الآن في ظل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 على المستوى الاقتصادي العالمي والمحلي.

- بالإضافة إلى ما سبق، من المتوقع أن يترتب على هذا القرار ضغط كبير على العملة الأجنبية في الوقت الذي تعاني فيه البنوك من ضعف السيولة مما يؤدي لمزيد من التدهور في قيمة الجنيه وتضخم محلي مضاعف.

وأخيرا، الأصل في الأمور أن يكون هناك دراسات للتكلفة والعائد مع كافة أصحاب المصلحة لتقييم القرارات قبل إصدارها والتنبؤ بتأثيرها والتأكد من تحقيقها للهدف المعلن وعدم تعارضها مع الأهداف الأخرى ومنح فترة كافية لتوفيق الأوضاع بناء على التشاور مع أصحاب المصلحة لضمان تنفيذ القرارات. وفي حالة هذا القرار تحديدا من الأفضل إلغاؤه لأن أضراره المتوقعة تفوق عوائده الإيجابية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

**© ECES 2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية**
**جميع الحقوق محفوظة.**